

نظرات معاصرة في النحو العربي - الجملة العربية انموذجاً

الدكتورة شيماء رشيد محمد زنگنه
كلية التربية / جامعة راپرين - (رانية/ إقليم كردستان)

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة نظرات الأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي لمباحث تتعلق بالجملة العربية في النحو العربي من جوانب لا نجدتها في الكتب والمصادر النحوية، أو أن من بحث في هذه الجوانب التي درسها د. كريم الخالدي لم يعط هذه الموضوعات حقها من الدراسة، أو درسوها لكن لم يأتوا بجديد، تكمن أهمية هذا البحث لما نجد في نظرات أستاذنا د. كريم الخالدي من آراء جديدة في بعض الجوانب والموضوعات المتعلقة بالجملة العربية، من شأنها الإسهام في تيسير النحو العربي، وتصحيح عدد من الأفكار والآراء التي كانت السبب الرئيس في تصعيب النحو على المتعلمين والمتخصصين في الوقت نفسه.

Contemporary view in Arabic Grammar - Arabic sentence as a sample

Dr. Shaimaa Rasheed Mohammed Zangana
Faculty of Education / University of Raparin (Rania /
Kurdistan territory)

Summary

This research aims to study the views of P. Dr. Karim Hussein Nassih AL- Khalidi in Arabic grammar about Arabic sentences from aspects can't be found in books and grammatical sources , or that who did search in these aspects did not cover them, or covered but no results. The importance of this research is what we find in our teacher glances d. Karim al-Khalidi of new ideas in some aspects and issues related to the Arab sentence will contribute to the facilitation of Arabic grammar, and correct a number of ideas and opinions, which was the main reason as to make it difficult for learners and professionals at the same time.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين على نعمه وبه نستعين، والصلاة والسلام على سيد الأنام، أشرف الجن والإنس سيدنا محمد وعلى آله وصحبه النجباء الأطهار، والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .
أمّا بعد.....

فقد جاء هذا البحث ليسلط الضوء على جهود عالم من علماء النحو في هذا العصر وهو أستاذي الأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي - حفظه الله - من خلال آرائه ونظراته في الجملة العربية في جوانب لم يسبق أن بحثه باحث آخر، وتوصله إلى نتائج جديدة من شأنها تيسير النحو العربي في بعض الجوانب المتعلقة بالجملة، مستفيداً من التراث النحوي الثري؛ ليستثير به وبآراء نحاة العربية؛ ومن خلال ثقافته الكبيرة وإلمامه بالمرورث النحوي، ونظرته الشمولية للنحو العربي، ومن خلال إدراكه للنظرية التي أسست عليها النحو ألا وهي (نظرية المعنى) الذي كشف عنها من خلال كتابه (نظرية المعنى في الدراسات النحوية)، وثقافته الواسعة للنظريات الغربية الحديثة؛ التي اجتمعت كلها لتكوّن له أساساً متيناً؛ خرج لنا عن طريقه بنظراته الناضجة؛ فلكون نظراته في الجملة العربية نظرات عميقة وجديدة تستحق البحث كان علينا الوقوف على هذه الجهود والكتابة عنه؛ وفاءً منا لأستاذنا العزيز؛ لما زرعه فينا من أفكار، وعلم، وحبّ للبحث والاستقصاء؛ للوصول إلى آراء إن لم تكن جديدة، فالأجدد أن نسلط طريقاً للبحث نختلف فيه عن غيرنا؛ للوصول إلى الجوانب المشرقة في النحو العربي وإبرازه، فإكباراً منا لجهوده النيرة، ولما غرسه فينا؛ نقدم له وعن جهوده هذا البحث، ونرجو من الله التوفيق والسداد .

التعريف بالأستاذ د. كريم حسين ناصح الخالدي:

اسمه: كريم حسين ناصح عثمان، لقبه الخالدي، كنيته: أبو أحمد، من مواليد (1941)، وُلد في مدينة (الناصرية) جنوبي العراق، وأكمل تعليمه الابتدائي والإعدادي فيها، وحصل على شهادة البكالوريوس من جامعة بغداد - كلية التربية عام (1968)، وعمل مدرساً، واختصاصياً تربوياً في المدارس الثانوية في العراق، وحصل على لقب قائد تربوي بعد اجتيازه دورة تدريبية لمدة ستة أشهر في معهد التطوير التربوي في وزارة التربية بتقدير امتياز في عام (1979)، ورُقّي إلى وظيفة اختصاصي تربوي في اللغة العربية في عام (1981).
وأكمل تعليمه في الدراسات العليا، فحصلت على شهادة الماجستير من كلية الآداب/ جامعة بغداد في عام (1987)، وحصل على شهادة الدكتوراه من كلية الآداب/ جامعة بغداد في عام (1990).

كُلف برئاسة قسم اللغة العربية في كلية التربية للبنات - جامعة بغداد عام (1999). وألقى محاضرات على طلبة الماجستير والدكتوراه فيها، وفي الجامعة المستنصرية، وأُوفد إلى جامعة عدن للتدريس فيها، ومشرفاً على عدد من طلبة الدراسات العليا فيها⁽¹⁾.
وقام الأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي بتأسيس جمعية اللسانيين العراقيين، واختير رئيساً للجمعية من لدن الهيئة الإدارية المنتخبة من لدن أعضاء الجمعية عام (2010). كما أنه عضو في اتحاد الأدباء والكتاب العراقي والعربي.

وله العديد من المشاركات في الندوات والمؤتمرات العلمية في العراق وخارجه، كما وله العديد من المشاركات في اللجان العلمية في قسم اللغة العربية في كلية التربية/ جامعة القادسية، وكلية التربية للبنات/ جامعة بغداد، ولجان الدراسات العليا فيها، واللجنة الامتحانية ولجنة الترقيات العلمية⁽²⁾.

أمّا البحوث فلأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي العشرات من البحوث المنشورة في المجالات العلمية المحكمة الرصينة في داخل العراق، وخارجه، فضلاً عن نشره عشرات المقالات في الصحف العراقية والعربية في موضوعات النحو والدلالة والثقافة⁽³⁾.
الكتب المؤلفة المطبوعة:

للدكتور كريم حسين ناصح الخالدي عددٌ من الكتب المطبوعة الصادرة من دور النشر العربية المعتمدة منها:

- 1- أصالة النحو العربي، دار صفاء، عمان الأردن، 2005م .
- 2- نظرات في الجملة العربية، دار صفاء، عمان الأردن، 2005م .
- 3- نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء، عمان - الأردن، 2005م.
- 4- البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، دار صفاء، عمّان - الأردن، 2007م .
- 5- مناهج التأليف النحوي، دار صفاء عمّان- الأردن، 2007م.
- 6- الخطاب النفسي في القرآن الكريم دراسة دلالية أسلوبية، دار صفاء عمّان الأردن.
- 7- حكمة الحج، دار العارف، 2009م.
- 8- قراءة لغوية ونقدية في الصحيفة السجادية، تأليف مشترك مع أ.د.حميدة صالح البلدواي، دار صفاء، عمّان - الأردن، 2010م.
- 9- الموت والحياة في فكر الإمام علي بن أبي طالب: دار دجلة للطباعة والنشر، عمّان - الأردن، 2014م.

فضلاً عن كتبه المخطوطة التي لم تطبع لحد الآن، هذا ولا يفوتني أن أذكر بأنّ الدكتور كريم الخالدي أشرف على العشرات من رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه في جامعة بغداد - كلية التربية للبنات، وفي الجامعة المستنصرية، وفي جامعة عدن في اليمن، فضلاً عن إلقاءه المحاضرات على طلبة الماجستير والدكتوراه في هذه الجامعات.

حدّ الجملة :

نالت قضية الجملة في النحو العربي - قديماً وحديثاً - اهتمام الدارسين لأنها أساس اللغة العربية ومحورها، فهي البناء واللبن الأساسية التي بها يستقيم الكلام، وهي من المصطلحات التي اختلف النحاة قديماً وحديثاً في حدّها، فليس هناك حدّاً متفقاً عليه بين النحاة للجملة، وإنّما نجد للجملة كثيراً من التعريفات، وهذا الأمر ليس بدعاً ولا مثلبه على الدراسات النحوية، والنحو العربي، وإنّما حال هذا المصطلح كحال سائر المصطلحات في عدم وجود تعريف متفق عليه؛ لاختلاف توجهات النحاة وأفكارهم ومناهجهم في تحديد مفهوم الجملة، ممّا أدّى إلى أن يكون هناك أكثر من حدّ للجملة.

توسع معنى الجملة لدى النحويين بعد المبرد، فذهبوا إلى أنّ الجملة مكوّنة من ائتلاف الاسم مع الاسم أو الاسم مع الفعل، ولا ائتلاف للجملة في الفعل مع الفعل، أو الحرف مع أحدهما على خلاف في ذلك بين النحاة، كما سيأتي في الجملة الظرفية.

إنّ الجملة في مفهوم النحاة القدماء ما ائتلف من أكثر من كلمتين أفاد فائدة تامّة يحسن السكون عليها، مكوّنه من اسم واسم، أو اسم وفعل، أو اسم وحرف عند عددٍ من النحاة، ولا ائتلاف بين فعل وفعل، ولا بين فعل وحرف.

وعند تصفحنا لكتب القدماء والمحدثين نجد أنّهم يخلطون بين مصطلحي (الكلام) و(الجملة)، إذ نجد اتجاهين في تعريف الجملة، فالأول هو اتجاه من جعل الجملة والكلام مترادفين، أي أنّهما مصطلحان لشيء واحد، فالكلام هو الجملة، والجملة هي الكلام، ويمثل هذا الاتجاه، ابن جني (ت392هـ)⁽⁴⁾، والجرجاني، والزمخشري (ت538هـ)، وابن يعيش (ت643هـ) ومن تبعهم، قال الجرجاني: "اعلم أنّ الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمةً، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: خرج زيدٌ سمّي كلاماً وسمّي جملةً"⁽⁵⁾.

والإتجاه الآخر هو إتجاه من جعل الجملة والكلام مختلفين، ويمثل هذا الإتجاه رضي الدين الاسترأبادي(ت686هـ) الذي ذهب إلى أن الكلام أعم من الجملة قائلاً: " وكلُّ كلامٍ جملةٌ ولا ينعكس"⁽⁶⁾، وابن هشام ومن تبعه من النحاة⁽⁷⁾، فشرط الكلام الإفادة، أمَّا الجملة فلا يشترط فيها أن تكون مفيدة، وإنما يشترط فيها الإسناد سواء أ أفادت أم لم تفد؛ ولذلك تعدُّ الجملة أعم من الكلام، إذ كلُّ كلامٍ مفيد، وليست كلُّ جملة مفيدة⁽⁸⁾.

أمَّا المحدثون من النحويين فقد اختلفوا أيضاً في تعريفهم للجملة، وفي الأساس الذي اعتمدوا عليه في حدِّهم للجملة، بين الإفادة، والإسناد، والتلازم والربط وغير ذلك من الأسس، ونجد أن آراء المحدثين كانت صدى لدراسات القدماء، فهي متفاوتة بين من قال بالترادف بين الجملة والكلام،

وفي خضم هذا الخلاف في تعريف الجملة والخط بين مصطلح الكلام والجملة، انتقد د.كريم حسين هذه الظاهرة، وكيف أن النحويين يخلطون بينهما، ويعدّون الكلام أعم من الجملة، أو عدُّهما مختلفين، واستنتج من خلال آراء وأقوال النحاة أن الكلام هو الجملة، والجملة هي الكلام ولا فرق بينهما⁽⁹⁾.

وقد حدّد د. كريم الخالدي الجملة بقوله: "انتلاف كلمتين أو أكثر أفادت معنى تاماً يحسن السكوت عليه، وحسن السكوت يعني استغناء المخاطب بالمعنى فلا يطلب المزيد منه، وبذا افترق عن الكلام المؤلف من كلمتين أو أكثر، والذي لا يفيد معنى تاماً يحسن السكوت عليه، كالمضاف إليه، والموصوف وصفته، والمعطوف والمعطوف عليه، والموصول وصلته، والجار والمجرور، والظرف وما أضيف إليه، نحو: دارٌ زيدٍ، والرجلُ الطويلُ، وزيدٌ ومحمدٌ، والذي جاء، وفي الدارِ، ويومُ الجمعةِ، ذلك أن هذه العبارات لا تدلُّ على معنى تام، بل يتوقف معناها على ما أسند إليه، أو ما يسند هو إليه ليكون كلاماً تاماً، ومفيداً فائدةً يحسن السكوت عليها"⁽¹⁰⁾.

وما تميّز به د. كريم الخالدي عن غيره من النحاة قدماء ومحدثين، أنه ميّز بين نوعين من التراكيب وهي: التراكيب التامة التي يحسن السكوت عليها، والتي تسمى بـ (الجملة) وشرط عدّها جملة، والتراكيب التي لا تعدُّ جملة، وبيّن سبب ذلك؛ وهو أن هذه التراكيب المتضايقة، والتي عدوا بعضها كالكلمة الواحدة كالمضاف والمضاف إليه، والموصوف وصفته، والظرف وما أضيف إليه، وصلة الموصول، - فعلى الرغم من أنها تسمى جملة، فهي لا تعدُّ جملة قائمة برأسها-، فهذه التراكيب المؤتلفة من أكثر من كلمة لا تعدُّ جملاً لأنها لا يمكن أن يحسن السكوت عليها وتتّم بها الفائدة للمخاطب.

وهذا التفسير لم أجده بهذه الدقة عند غيره ممّن سبقه من النحاة، أو الباحثين في النحو، تعريف المبرد للجملة، ومن سبقه في عدّ الفائدة وحسن السكوت الأساس في حدّ الجملة.

ولذلك نجد أنه من المهم أن نذكر أن من المشكلات الكبيرة التي أخلّت بالبحث النحوي إهمال دراسة الجملة، وهذه إحدى الأمور التي عالجها د. الخالدي عند دراسته للجملة العربية، منادياً على أهمية دراسة الجملة العربية، معرضين رأيه وآراء غيره في هذا الموضوع.

أولاً: أولوية دراسة الجملة:

عندما نتصفح أمّهات الكتب النحوية، نجد أن منهج مؤلفيه قائم على دراسة الموضوعات النحوية في ضوء (نظرية العامل النحوي)، من دون الالتفات إلى دراسة الجملة، والمعنى الذي قام عليه النحو العربي؛ ولهذه العلة نجد النحويين، ولاسيما المتأخرون منهم يدرسون النحو والموضوعات النحوية في أبواب مستقلة، بادئين بدراسة المبتدأ والخبر وما يتعلق بهما من موضوعات كالنواسخ، ومن ثم الفعل والفاعل ومعمولاتها من مفاعيل، والحال، والتمييز، والاستثناء، وما يعترى في أثناء دراسة هذه المفردات من علل وعوامل وتعليقات، وتأويلات، واستغراق البحث في بعض التفاصيل عند دراسة كل موضوع دراسة مفصلة كبيان أنواعها، وحدّ كل نوع، ودراسة الأصول والفروع، فقلّما نجدهم يهتمون بدراسة العلاقات الناتجة بين هذه

الألفاظ عندما يتركب منه الكلام، لا بل من النادر أن نجدهم يعتنون بدراسة الجملة، إلا اللهم عندما يدرسون إعراب الجمل (الجمل التي لها محلٌ من الإعراب، والجمل التي لا محلٌ لها من الإعراب)؛ لذلك نجد أنَّ الدرس النحوي غرق "في لجاج من المباحث الخاصة بالمفردات؛ إلى الحدِّ الذي يوبَّت كتبهم في ضوئها، فجاءت مقسَّمة على أبواب الاسم والفعل والحرف، أو ميوَّبة على أساس المعمولات: كالمرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، أو على أساس المبني والمعرب، ولم تُؤلف كتب على أساس الجملة إلا في النزر اليسير على نحو (كتاب أقسام الخبر)** لأبي علي الفارسي، وما كتبه ابن هشام في المغني اللبيب، والإعراب عن القواعد وشرحه...، فسار البحث اللغوي والتأليف النحوي، بحسب حاجة المتعلمين لا بحسب ما تقتضيه اللغة وبنائها الجملي"⁽¹¹⁾.

ويرى د. كريم الخالدي سائراً على نهج أساتذته- نذكر منهم د. مهدي المخزومي، ود. أحمد عبد الستار الجوارى رحمهما الله- أنَّ الأولوية في دراسة النحو العربي يجب أن يكون لدراسة الجملة؛ ذلك أنَّ المتكلمين يعبرون عن أغراضهم والتفاهم فيما بينهم يكون بالجمل لا بالألفاظ قائلاً: "صار من المسلمات في الدرس اللغوي أنَّ المتكلمين يعبرون عن أغراضهم وحاجاتهم، ويتفاهم بعضهم مع بعض الآخر بالجمل لا بالألفاظ،...، وكان الأولى أن يبدأ الدرس النحوي بالجملة، ويكون تقسيم مباحثه في ضوئها، وليس بحسب المفرد، أو بحسب ما يجري عليه البحث في الكتب النحوية، فصارت مباحث الجملة متفرقة تأتي هنا وهناك"⁽¹²⁾.

وما يجب أن ننوه عليه أنَّ الدرس النحوي لم يهمل دراسة الجملة جملة وتفصيلاً، ولكنَّ المتأخرين من النحويين هم من أثروا على الدرس النحوي؛ لجعلهم النحو يدور حول العامل والمعمول، ونظرية التلازم بين أركان الجملة وبنوا جميع أحكامهم النحوية في ضوء هذه التصورات التي سنناقشها في ضوء رؤية د. كريم الخالدي لها.

ثانياً: نقد نظرية التلازم في بناء الجملة، وإعادة وصف الجملة:

عندما ننظر للفكر النحوي نجد أنَّ النحو العربي بُني على أساس نظرية التلازم بين أركان الجملة، الذي اعتمد عليه جميع الموضوعات النحوية ومعالجاتهم، على أساس تلازم ركني الجملة: (المسند والمسند إليه)، والذي أوصل النحو إلى ما وصل إليه لدى المتأخرين من النحاة، من خلال نظرية التلازم الذي طُبِّق عن طريق نظرية العامل، فكلُّ الموضوعات النحوية لها مساس مباشر بهذه النظرية، فأبواب الحذف والتقدير والتأويل، والتقديم والتأخير، والتعدي واللزوم، والإعراب التقديري، والإعراب المحلي، وحديثهم عن الملازمة بين المضاف والمضاف إليه، والصفة والموصوف، والصلة والموصول، وغير ذلك من الأبواب النحوية التي عندما ننظر في جوهرها نجد لنظرية التلازم الأثر البالغ فيها وفي تأسيسها؛ من أجل ذلك وجدنا د. كريم الخالدي قد أثاره هذا الأمر، وتنبَّه على هذه المسألة، وقادته دراسته إلى عدد من النتائج المهمة التي هاداه الله إليها؛ نتيجة تدبر وتفكير، والأمر المهم الذي يحسب للدكتور الخالدي ما توصل إليه من فكرة جديدة حاول فيها إعادة وصف الجملة بما يتفق وروح اللغة العربية، وإبعاد النحو عن الجانب الفلسفي، وإخراجه من سيطرة العامل ونظرية التلازم.

نظرية التلازم:

يتفق النحاة أنَّ للجملة ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه، ولا بُدَّ من وجودهما لِيَتَمَّ معنى الكلام ولا يستغني أحدهما عن الآخر، وهما ما اصطلاحاً عليه بـ (المسند والمسند إليه)، إذ هما عمدة الكلام ولا يصحُّ الكلام من دونهما.

واستنتج د. الخالدي نتيجة بحثه المتعمق في أثر نظرية التلازم في الدرس النحوي، المباحث التي بني على فكرة التلازم وهي:

- اعتماد التلازم في إيضاح عدد من العوامل، كـ (عامل رفع المبتدأ والخبر، وعامل الجزم في جواب الشرط، وعامل نصب المفعول فيه)

- اعتماد التلازم في تفسير معاني الحالات الأعرابية منها (معنى الرفع الإسناد، و معنى النصب الفضلة).

- الاعتماد على التلازم في وضع كثير من أبواب الحذف⁽¹³⁾.
قال د. كريم الخالدي مبيناً أثر التلازم في وضع أبواب الحذف: "لاشك في أن كثيراً من مباحث الحذف جاء في ضوء فكرة التلازم؛ ذلك أن الحذف يعني نقصان ركن من الركنين الرئيسيين اللذين ينبغي تلازمهما لدلالة قرينة عليه، أو نقصان إحدى الفضلات التي تؤدي معاني إضافية لمعنى هذين الركنين؛ لدلالة قرينة عليه أو من غير دلالة"⁽¹⁴⁾.

رأي د. كريم حسين ناصح الخالدي في نظرية التلازم:

ناقش د. كريم الخالدي نتيجة بحثه لفكرة التلازم في الأبواب النحوية ما أثارته هذه الفكرة من أمور في درس النحوي، منها ما ذهب إليه النحاة في عد بعض التراكيب كالكلمة الواحدة نتيجة الملازمة أو التلازم بينهما، وهذه التراكيب هي: (المضاف والمضاف إليه)، و(الموصول وصلته)، و(لا النافية للجنس واسمها)، و(الصفة والموصوف)، لمعرفة مدى العلاقة بين فكرة التلازم بين أجزاء هذه التراكيب، وفكرة التلازم بين المسند والمسند إليه للخروج بنتائج من شأنها تصحيح بعض المفاهيم النحوية.

وقد توصل د. الخالدي نتيجة هذه الدراسة إلى أن فكرة الملازمة بين المسند والمسند إليه غير صحيحة؛ ذلك أن نحاة جعلوا التلازم أساساً في بعض الأحيان لعمل بعض أجزاء الجملة في بعض، وفي أحيان أخرى لا تكون هذه الملازمة عاملة كالملازمة التي بين المضاف والمضاف إليه أو التي بين الصفة والموصوف أو الصلة والموصول وغيرها من التراكيب المتلازمة؛ لذلك جاءت الأحكام التي بُنيت في ضوء فكرة التلازم غير صحيحة، وغير ثابتة، ومميز بين فكرة الإسناد والتلازم القائمة بين المسند والمسند إليه، وبين هذه التراكيب المتلازمة، بأن الفرق بينهما هو تمام المعنى، فالإسناد بين المسند والمسند إليه في نحو: (سافر زيداً، أو زيداً مسافراً) شرطه (تمام المعنى) يحسن السكوت عليه، أما التراكيب الأخرى من نحو (سفر زيد) فوصفها د. كريم الخالدي بأنها تراكيب (ناقصة المعنى) لأنها لا يحسن السكوت عليها، قائلاً: "وفي هذه ينحاز الإسناد في هاتين الجملتين بكونه إسناداً، ويفيد فائدة يحسن السكوت عليها، أما الإسناد في التراكيب الأخرى فهو إسناد ناقص يفيد فائدة لا يحسن السكوت عليها"⁽¹⁵⁾.

حل القضية (إعادة وصف الجملة):

وفي ضوء هذا الفهم توصل د. كريم الخالدي إلى وصف الجملة العربية وصفاً جديداً مبيناً على نصوص القرآن الكريم، ليكون الحل البديل عن هذه النظرية التي أضرت بالنحو العربي أيما ضرر، مجملاً إياها في ثلاث حالات هي:

1- إن الجملة العربية يمكن أن يعبر عنها بركنين أساسيين من أركان الجملة وهما المسند والمسند إليه، وهي الطريق الأكثر شيوعاً في بناء الجملة.

2- إن الجملة قد لا يتم معناها بالمسند والمسند إليه فقط بل لا بد من ذكر الفضلة المتممة للمعنى، والتي لا يمكن الاستغناء عنها.

3- يصح التعبير عن المعنى المقصود بركن واحد من أركان الجملة، إذا كان التركيب يوحى بتمام المعنى من غير الاحتياج إلى ذكر الركن الآخر؛ وذلك بوجود قرائن أو موحيات، أو إشارات تدل على الركن الآخر⁽¹⁶⁾.

إذاً فمعنى الجملة قد يتم بالمسند والمسند إليه وحدهما، أو بأحد الركنين من غير احتياج إلى الركن الثاني، أو أن المعنى لا يتم إلا بذكر الفضلة المتممة للمعنى وهذا ما أكدته النحاة قديماً وحديثاً، فوضح د. كريم الخالدي أن الأساس المعتمد في بناء الجملة هو المعنى المقصود لا التلازم بين أركان الجملة⁽¹⁷⁾.

وبهذا يرى د. الخالدي أنّ هذا الوصف المتمثل بالاتجاه الثالث يجعلنا أن نعيد النظر في كثير من الأحكام التي ذكرها النحاة في مسائل الحذف والإضمار، وفيه تأسيسٌ لوضع اتجاه جديد في دراسة الجملة العربية، يختلف عن الاتجاه الذي سلكه النحاة في دراسة النحو والذي قام على فكرة التلازم التي أفضت إلى كثير من مباحث الحذف⁽¹⁸⁾، وهذا الاتجاه هو اتجاه الاستغناء في دراسة الجملة العربية، إذ يجوز الاستغناء عن أحد أركان الجملة إذا دلت القرائن والسياق على المعنى المقصود من دون الحاجة إلى تقدير المحذوف؛ إذ تفي دلالة التركيب بالتعبير عن المعنى المقصود بركن واحد، فلا حاجة إلى ذكر الركن الآخر⁽¹⁹⁾. والذي أثبتته في كتابه (البدل المعنوي من ظاهرة الحذف)، منكرًا ورافضاً ظاهرة الحذف في العربية، داعياً إلى إلغاء هذا الباب؛ لكون فكرة الحذف وهماً من الأوهام التي لا يصح القول به في اللغة العربية، وإنما هو استغناء لما في اللغة من علامات وإيحاءات ودلالات تغني عن ذكر بعض أركان الجملة⁽²⁰⁾.

ثالثاً: أقسام الجملة :

للجملة في اللغة العربية ركنان أساسيان يربط بينهما علاقة معنوية وهي الإسناد، فالخبر يسند إلى المبتدأ، والفعل يسند إلى الفاعل، أو نائب الفاعل، وعلى هذا فالفعل والخبر مسند، والمبتدأ والفاعل أو نائب الفاعل مسند إليه، ونتيجة لهذه النظرة في بناء الجملة نجد أنّ النحاة قسّموا الجملة على قسمين وهما: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، وزاد بعضهم الجملة الشرطية، والجملة الظرفية.

إذاً فالنحويون القدامى قسّموا الجملة بحسب الشكل على قسمين: جملة اسمية وهو ما ابتدأ باسم، وجملة فعلية وهو ما ابتدأ بالفعل، وما دونهما من الجمل، فجعلوها منضوية تحت هذين القسمين، إمّا جملة اسمية، أو جملة فعلية كالجملة الشرطية التي جعلوها ضمن الجملة الفعلية، والجملة الظرفية التي جعلوها تحت الجملة الاسمية، وتبعهم في ذلك عدد من النحاة المعاصرين. وزاد عددٌ من النحاة الجملة الظرفية والجملة الشرطية، من دون تحديدٍ لحدود هاتين الجملتين وبناءهما، والفروق التي فصلتهما عن الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية.

وذهب د. كريم الخالدي إلى أنّ الجملة الشرطية، والجملة الظرفية قسمان قائمان برأسهما كما سيأتي، منتقداً التقسيم الشكلي للجملة؛ لما له من أثر سلبي بحسب رأيه في تضيق البحث في الجملة، داعياً إلى توسيع رقعة البحث في الجملة وشمول أنواع أخرى من الجمل كالجملة القسمية، وجملة النفي، وجملة التمني، وجملة الترجي، وجملة المدح والذم، وجملة التعجب وغيرها من الجمل؛ نتيجة الاعتماد على الجانب الدلالي في تقسيم الجملة⁽²¹⁾.

أ: الجملة الشرطية:

نظر النحاة القدامى للجملة من منظورٍ شكليّ عند تقسيمهم للجملة؛ لذلك جعلوا الجملة الشرطية ضمن الجملة الفعلية؛ لكونه يبتدئ بالفعل، ولم يهتموا بالجانب المعنوي عند دراستهم للجملة الشرطية، ولما للأداة من أهمية كبيرة في معنى هذه الجملة، قال ابن يعيش (ت634هـ) متحدثاً عن الجملة الشرطية: "فهذه الجملة وإن كانت من أنواع الجملة الفعلية، كان الأصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله، نحو: قام زيدٌ، إلا أنه لما دخل هاهنا حرف الشرط ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالأخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة"⁽²²⁾.

والحقيقة أنّ الجملة الشرطية جملةٌ مستقلةٌ عن الجملتين الاسمية والفعلية، فعند دراسة هذه الجملة دراسة معنوية "نجد أنّ فعل الشرط هو المسند النحوي، وأنّ جواب الشرط هو المسند إليه النحوي، فاقتران فعل الشرط مع جوابه يؤديان إلى تحقيق عملية الإسناد في النحو والبلاغة ومن هنا يعدّ الشرط جملةً ثالثةً في اللسان العربي، وإن كانت تحتوي هذه الجملة على ركنين أساسيين هما المسند (جملة فعل الشرط)، والمسند إليه (جملة جواب الشرط)"⁽²³⁾.

ومن النحاة المحدثين المعاصرين الذين درسوا الجملة الشرطية وعدوها قسماً قائماً برأسه د. كريم الخالدي، ذاهباً إلى أن الجملة الشرطية قسم قائم برأسه، وهي قسيم الجملة الفعلية والاسمية، فهي جملة مستقلة لها دلالتها وأركانها الخاصة بها التي تميزها عن كلٍّ من الجملتين الفعلية والاسمية، ذلك أن الجملة الشرطية تكتسب دلالتها من دلالة الأداة نفسها؛ ذلك أنها تفيد معنى تحقق الشيء لتحقيق غيره، أي تعلق تحقق الجواب بتحقق الشرط، إذ يرى أن "هذه الدلالة على الترابط بين الشرط والجواب، واقتضاء الشرط الجواب،...، ولكون جملة الشرط بأركانها الثلاثة الأداة، وجملة الشرط، وجملة الجزاء، تختلف عن أنواع الجمل الأخرى، فهي جملة قائمة برأسها، لها نظم خاص، وأحوال ودلالات لا تجدها في أي نوع من أنواع الجمل الأخرى، لا يصح أن نقيس جزءاً من أجزائها بالجملة الفعلية، أو الاسمية؛ لأن أجزاءها لو رفعت عنها الأداة لعادت مفيدة تامة المعنى" (24).

وينبغي الإشارة إلى أن أول من جعل الجملة الشرطية قسماً قائماً برأسه هو أبو علي الفارسي عند حديثه عن أنواع الخبر الجملة قائلاً: "وأما الجملة التي تكون خبر المبتدأ فعلى أربعة أضرب...، والثالث أن تكون شرطاً وجزءاً...، وذلك نحو: زَيْدٌ إِنْ تَكْرَمَهُ يُكْرِمُكَ" (25).

فقد أوضح د. كريم الخالدي دلالة الجملة الشرطية، وأهمية تعلق الجواب بالشرط، الذي يكسب الجملة الشرطية خصوصيتها، واستقلالها؛ ما يجعله متميزاً عن غيرها من أنواع الجمل الأخرى، وهذا ما ميّز دراسة د. كريم الخالدي لهذه الجملة عن غيره من النحاة القدماء، والمحدثين، إذ وجدنا أنهم لم يذكروا أركان الجملة الشرطية، أو دلالتها أو ما تتميز بها عن غيرها من الجمل، الجملة الفعلية، والاسمية، وإنما وجدناهم ذهبوا إلى أن الجملة الشرطية نوع من أنواع الجمل، وقسم قائم برأسه فقط، دون بيان تركيبه، وأنماطه، وأسسه، ودلالاته.

ب: الجملة الظرفية:

هي الجملة المصدرية بالظرف أو الجار والمجرور نحو: (في الدار زَيْدٌ)، و(عندك عمرو)، وكقوله تعالى: **يَجْ كُ وُ وُ وُ وُ وُ وُ** [إبراهيم / 10] على أن يكون الاسم المرفوع فاعلاً بالظرف أو الجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبر عنه بهما (26)، فنظام الجملة الظرفية قائم على أساس تقديم الظرف أو الجار والمجرور الذي هو المسند في الجملة، وتأخير المسند إليه الفاعل بالظرف (27).

يعد ابن السراج أول من جعل الجملة الظرفية قسماً قائماً برأسه كما نقله عنه أبو علي الفارسي مستحسناً ما ذهب إليه ابن السراج (28). والإقرار بهذه الجملة وكونها قسماً قائماً بذاتها من المسائل التي اختلف فيها النحاة القدماء والمحدثين (29) بين مثبت لها ومنكر لهذه الجملة واستقلاليتها، ولا يسع المقام الحديث عن هذا الخلاف وذكر الآراء.

وما يهمنا هو رأي د. كريم الخالدي من المعاصرين في استقلالية الجملة الظرفية وما جاء به من أفكار جديدة عند معالجته لهذه الجملة، ونتيجة إقرار عدد قليل من القدماء والمحدثين من النحويين استقلالية هذه الجملة؛ لذلك نجد أنه أفرد بحثاً كاملاً ضمن كتابه (نظرات في الجملة العربية) (30) في إثبات استقلالية الجملة الظرفية، وكونها جملة مستقلة بذاتها قائمة برأسها، وهي أول دراسة بحسب اطلاعنا أثبت فيه د. كريم الخالدي استقلالية الجملة الظرفية مبيّناً حدود هذه الجملة وطبيعتها، وهيكلها، وبنائها، وما يثبت ذلك في رأينا أن غالبية المحدثين رفضوا استقلالية الجملة الظرفية، ولم يدرسوا هذه الجملة جملة مستقلة بذاتها أو يحاولوا بيان هيكلها أو بنائها.

وأثبت د. كريم الخالدي قدرة الظرف على العمل في غيره؛ لكون الظرف أشدُّ علقاً بالفعل من غيره وهذه العلقة هي التي مكنت الظرف من العمل في غيره عمل الفعل، مستندلاً بأقوال النحويين القدماء أنفسهم منها: نيابة الظرف عن الفعل، وتحمل الضمير، ونصب الظرف للحال، ونصب الظرف للظرف، وعمل الظرف في تركيب أن ومعموليها، ورفع الظرف الاسم الواقع

بعده⁽³¹⁾، قال: "وهذا الإقرار بعمل الظرف هو اللبنة الأساسية التي بنى عليها النحويون فكرة وجود تركيب مستقل قائم برأسه هو الجملة الظرفية"⁽³²⁾.

وفي ضوء ذلك ذهب د. كريم الخالدي أن الجملة الظرفية تركيب مستقل بنفسه، لا يندرج تحت الجملة الاسمية والجملة الفعلية، بل قسم قائم برأسه، وأثبت اختلاف الجملة الظرفية عن الجملة الاسمية من عدّة جوانب منها: اسمية الخبر في الجملة الاسمية.

والأمر الآخر الذي تميّز بها الجملة الاسمية، كون المبتدأ هو الخبر في المعنى، والخبر هو المبتدأ في المعنى، ومعلوم أن الظرف لا يكون هو الاسم المرفوع بعده في المعنى⁽³³⁾.

وهاتان الخصيستان اللتان ذكرهما د. كريم الخالدي للجملة الاسمية لم يذكرهما أحد قبله، فهو أوّل من فطن إليهما، ومن ذكرها في تاريخ الدرس النحوي، مشيراً إلى ذلك في قوله: "أحسب أنها تذكر لأول مرة في تاريخ الدرس النحوي"⁽³⁴⁾، وإن أشار إليهما النحاة عند بحثهم للجملة الاسمية، لكن لم يصرحوا بذلك.

ونجد له رأياً تقرّد به، وهو أن الخبر في الجملة الاسمية لا يكون إلا اسماً، فلا يكون جملة، أو شبه جملة، وهو قوله: "استطيع القول جازماً أن الخبر في الجملة الاسمية لا يكون إلا اسماً، ولا يكون جملة، أو شبه جملة"⁽³⁵⁾.

وهذا الاختلاف الذي بين الجملة الاسمية والظرفية هو الذي يثبت كون الجملة الظرفية التي تتكون من الظرف أو الجار والمجرور، والاسم المرفوع بأحدهما -سواء أ اعتمدا على شيء أم لم يعتمد- جملة مستقلة بنفسها، قائمة برأسها، فيرفع الاسم بعدهما على أنه فاعل بالظرف، أو الجار والمجرور - على رأي النحويين -، نحو: (عندك زيدٌ)، و(في الدار زيدٌ)، و(أفي الدار رجلٌ)، ونحو قوله تعالى: **يَجِزُّ زُرُّ زُرِّ كِ كِ [البقرة: ١٠]**، وقوله تعالى: **يَجِزُّ زُرُّ** **ف ف [البقرة: ٧]**، وغير ذلك الكثير من النصوص القرآنية.

أمّا ما يتعلّق بدلالة الجملة الظرفية، فقد ذهب د. كريم الخالدي إلى أن الجملة الظرفية تختلف عن الجملتين الاسمية والفعلية من حيث الإعراب والدلالة؛ ذلك أن الجملة الظرفية تكتسب دلالتها من دلالة مكوّناتها، وطريقة بنائها⁽³⁶⁾.

ومن النتائج المهمّة التي خرج بها د. الخالدي عند دراسته للجملة الظرفية هو ما اقترحه من إعراب جديد للاسم المرفوع بالظرف أو الجار والمجرور المعتمد على غيره - وكذلك الاسم المرفوع بعد الوصف المعتمد -، ذلك أنه رفض إعراب الاسم المرفوع بهما على أنه فاعل بالظرف أو الجار والمجرور؛ لكون الفاعل من أركان الجملة الفعلية، ولكي لا تختلط المفاهيم والمصطلحات؛ فلذلك أوصى بأن يطلق على الاسم المرفوع بعد الظرف المعتمد أو الوصف المعتمد مصطلح (العمدة)، وأن يعرب بذلك، قال: "لذا يكون استعمال هذا المصطلح في هذا الموقع مناسباً؛ لكي يختصّ بهذا التركيب، ويقابل كلاً من المبتدأ في الجملة الاسمية، والفاعل في الجملة الفعلية، ولا بأس في أن يطلق على الاسم المرفوع بالوصف المعتمد على نفي أو استفهام في نحو: (أقائمُ الزيدان)؟، فيعرب (الزيدان) عمدة بدلاً من فاعل سدّ مسد الخبر، ...، وبهذا نوحّد بين التركيبين في البناء والإعراب، ونزيل الاضطراب والاختلال في المفاهيم والمصطلحات ونحكم بثقّة واطمئنان على هذه الجملة التي كان الباحثون يذكرونها بتردد واستحياء، بأنّها جملة قائمة برأسها في ضوء ما عرضته من أسس معنوية، وبنوية، وإعرابية"⁽³⁷⁾.

وهذا الإعراب من النتائج المهمّة التي تميّز به د. الخالدي، كما وأنه انفرد بما أوصى به من إعراب الاسم المرفوع بالظرف المعتمد أو بالوصف المعتمد (عمدة)، وهذا الاقتراح لم يقل به أحدٌ لا ممّن سبقوه، أو ممّن جاؤوا بعده، فهي من النتائج المهمّة التي يجب الأخذ بها، وتطبيقها في المناهج الدراسية؛ لما فيها من تسهيل وتيسير على الطلبة، بدلاً من الاضطراب الحاصل في إعرابه (فاعل) بالظرف أو بالوصف سدّ مسد الخبر، والخلط بين أركان الجملة الفعلية والاسمية في تركيب واحد.

ثالثاً: نقد إعراب الجملة:

من المسائل التي عنى به القدماء عناية كبيرة وكان له أثر كبير في الفكر النحوي وفي الموضوعات النحوية مسألة إعراب الجملة وتقسيمها على جمل لها محل من الإعراب، وجمل لا محل لها من الإعراب، وأرى أن دراسة إعراب الجمل من الموضوعات التي أسهمت في تصعيب النحو على المتعلم وعلى المختصّ بالنحو أيضاً؛ والذي أدى إلى تداخل الموضوعات بعضها ببعض؛ ذلك أن الذي أدى إلى قول النحاة بإعراب الجمل هو نظرية العامل، التي جعلت النحاة يتصورون أن لكلّ عامل معمول إذا لم يكن ظاهراً فهو مقدر، فإن كان اسماً ظهرت العلامات الإعرابية عليه، وإن لم يكن كذلك كأن يكون جملةً أو شبه جملة، أو ما يسمّى بالمصدر المؤول، قدّرت عليه العلامات الإعرابية، ووضعت موضع المفرد، وهذا ما ولد لنا أبواباً مثل: الجمل التي لها محلّ من الإعراب والجمل التي لا محلّ لها من الإعراب والمصدر المؤول، من خلال معاملة الجملة معاملة المفرد؛ ذلك أن الجمل التي لها محل من الإعراب هي الجملة التي تؤول بمفرد، قال الجرجاني: "الجملة لا يكون لها موضع من الإعراب حتى تقع موقعاً يصح وقوع المفرد فيه"⁽³⁸⁾، وقال أبو حيان (ت745هـ) أيضاً: "أصل الجملة ألا يكون لها موضع من الإعراب، وإنما كان كذلك لأنها إذا كان لها موضع من الإعراب تقدّرت بالمفرد؛ لأنّ المعرب إنّما هو المفرد، والأصل في الجملة ألا تكون مقدّرة بالمفرد"⁽³⁹⁾.

من هنا انطلق د. كريم الخالدي في نقد إعراب الجملة؛ ذلك أن للمفرد خصائصه، وللجملة خصائصها المختلفة فكيف تعامل الجملة معاملة المفرد وتحلّ محلّها، وكيف يمكن للمفرد أن يؤدي معنى الجملة، فما علاقة الجملة بالمفرد إذن، وما الغاية من دراسة الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب ما دام أنّها لا محلّ لها من الإعراب؟ ومن هنا ومن هذه التساؤلات انتقد د. كريم الخالدي هذه الدراسات المتعلّقة بإعراب الجمل، ورفض هذه النوع من الدراسات والمباحث في النحو قائلاً: "كان الوهم الذي قاد النحويين إلى إعراب الجمل وتصنيفها إلى جمل لها محلّ من الإعراب، وجمل لا محلّ لها من الإعراب كبيراً، أنقل الدرس النحوي بأمر يعترف النحويون بأنّها طارئة على الجملة لكونها غريبة على الغاية التي تنتظم من أجلها الجملة، وتخلّ بالمعاني المتشعبة التي تحتلها بحسب سياقها وقرائنها وطرائق نظمها،...، والذي أوقع النحويون في هذا المأزق الدلالي خضوعهم لفكرة العامل خضوعاً مطلقاً جعلهم يقيسون ما يجري على المفرد على الجملة، فلما وجدوا مبتدأ ليس له خبر مفرد وجاء بعده جملة أو شبه جملة، حكموا على تلك الجملة بأنّها خبر لذلك المبتدأ، من غير تفريق بين خصائص المفرد ودلالاته، وخصائص الجملة ودلالاتها في هذا المقام، وما يتعلّق ببنائها من معاني دقيقة ومتشعبة لا يؤدي أيّاً منها لاختلاف النوعين بناءً ودلالة"⁽⁴⁰⁾.

وحاول أن يحل هذا الإشكال في الدرس النحوي المتمثل بالقول بإعراب الجمل، وأشبه الجمل والأبواب المعقودة في النحو نتيجة القول بها كما سنوضح ذلك.

رأي د. كريم حسين ناصح الخالدي في مصطلح المصدر المؤول وإعراب الجمل:

من الموضوعات التي درسها النحويون القدامى ضمن الجمل التي لها محلّ من الإعراب (المصدر المؤول) الذي انطبق عليه هذا الوصف من خلال تأويله بمفرد، ويرى د. كريم الخالدي أنّ موضوع المصدر المؤول يحتاج إلى إعادة نظر، والبحث فيه من جديد للوقوف على حقيقة هذا المصطلح⁽⁴¹⁾.

والذي قاده إلى ذلك هو ما في دراسة النحويين القدامى من تناقض عند دراستهم للمصدر المؤول؛ ذلك أنّهم يجعلونه في مواضع له محلّ من الإعراب؛ وذلك عند دراستهم للحروف المصدرية، وفي مواضع أخرى لا محلّ له من الإعراب، وذلك عند دراستهم للحروف الموصولة، إذا فالمصدر المؤول له محلّ من الإعراب مرة، ولا محلّ له من الإعراب مرة أخرى، وهذا يعني أنّ للمصدر المؤول وظيفتين مختلفتين في آن واحد⁽⁴²⁾، وهذا التناقض واضح

جدا ممّا جعل د. كريم الخالدي يدعو إلى إعادة البحث في هذا الموضوع، وبنى رأيه على أساس الموازنة بين المصدر وما سمي بـ (المصدر المؤوّل) من حيث التسمية، والدلالة، والاستعمال، والإعراب. ونتيجة ذلك توصل د. كريم الخالدي إلى أنّ المصدر يختلف عن التراكيب التي سمّيت بـ (المصدر المؤوّل) دلالةً واستعمالاً وإعراباً، وذهب إلى أنّ ما يحتمله المصدر من دلالات، لا تتفق مع دلالات هذه التراكيب، فالتأويل بالمصدر يصرف المعنى عن مراده الحقيقي، ولا يفي جميع الدلالات التي يوحي بها التركيب من أمر، ومضيّ، واستقبال، وفاعلية، ومفعولية، ودعاء، وغير ذلك من المعاني التي تتضمنها هذه التراكيب والتي لا تجدها في المصدر الدال على الحدث المجرد من الزمن⁽⁴³⁾.

ويرى د. كريم الخالدي أنّ الطريقة الوحيدة لإعادة النظر في تفسير كثير من الظواهر النحوية هي فسح المجال لموضوعات الدلالة، ودراسة الظواهر النحوية وموضوعات إعراب الجمل وأشباه الجمل والمصدر المؤوّل من زاوية دلالية؛ للخروج بأراء تتفق مع روح اللغة العربية، وقد جعل الإغناء أو الاستغناء هو الحل البديل لهذه الموضوعات التي عُقدت لها العديد من الأبواب، وفسّر هذه الأبواب في ضوء الاستغناء لما في الجملة من موحيات ودلالات أغنت عن ذكر بعض أركانها، فالذي يفسر ما قاله النحاة القدامى في مسألة حلول الجملة محلّ المفرد فسره د. كريم الخالدي بنظرية الاستغناء أو الإغناء، فالجملة عندما تقع في موقع الخبر على حدّ تعبير القدماء، أو في موقع المفعول به، أو الحال، أو الصفة، أو مضافاً إليها، سواء أكانت هذه الجمل مسبوقة بحرف مصدري، أم في غير باب المصدر المؤوّل، ذهب إلى أنّ هذه الجمل أغنت عن ذكر الخبر أو الحال أو الصفة ... لدلالاتها عليه⁽⁴⁴⁾.

و بالطريقة نفسها وصف الجملة الواقعة موقع الحال، والصفة، والمفعول به، والمضاف إليه، بأنّ الجملة أغنت عن ذكر الحال، أو المفعول به، أو المضاف إليه لدلالاتها عليه، وهكذا في كلّ المواقع الإعرابية التي أعرّبوا فيها الجملة وجعلوها محلّ المفرد، وذهب إلى أنّ هذا التفسير يسري على أشباه الجمل والتركيب المسمّى بـ (المصدر المؤوّل) أيضاً، إذ لا يصحّ القول: إنّ (أنّ، أو ما، أو كي، أو لو) والفعل، و(أنّ) والجملة الاسمية، وقعت موقع المصدر المؤوّل به، بل يقال مثلاً: إنّ الجملة خبر مرفوع لمبتدأ أغنت الجملة الفعلية، أو الاسمية عن ذكره لدلالاتها عليه⁽⁴⁵⁾، قائلاً: "أن الأوان لننذ مقولة (المصدر المؤوّل) ووضع الجملة في سياقها الصحيح بالأخذ بدلالاتها المغنية عن ذكر لفظ حلّت محلّه يفترضه المنطق، ويرفضه الاستعمال في أداء المعنى نفسه ... وهذا الوصف ليس بدعاً في المنهج العربي القديم، بل هو إضافة جديدة إلى حالات الإناء التي أقرّها العلماء القدماء فضلاً عن كونه وصفاً ينحو منحىً دلالياً يتوخى بيان المعنى الجديد"⁽⁴⁶⁾.

وقد توصل د. كريم الخالدي إلى عدد من الآراء التي تعدّ من الآراء الجديدة في الدراسة النحوية تزداد على التراث النحوي وما زيد عليها من أفكار جديدة منيرة للفكر النحوي، من شأنها إبراز النحو العربي بثوبه القشيب بعيداً عن التأويل والفلسفة، مستهدياً بالدلالة، ونظرية المعنى في دراسته للموضوعات النحوية، ومراجعته للدرس النحوي، مطلقاً عدداً من الدعوات الجديدة يمكن أن تصنف ضمن التيسير النحوي .

فقد استنتج بعد دراسة مستفيضة لموضوع إعراب الجمل والمصدر المؤوّل به ما يأتي:

1- ذهب د. كريم الخالدي إلى أنّ "تسمية التركيب المنسبك من (أنّ، وما، وكي، ولو والفعل)، أو (وأنّ واسمها وخبرها) مصدراً مؤوّلاً تسمية غير صحيحة ينبغي العدول عنها إلى (ما يؤوّل بالمصدر) أو (التركيب المؤوّل بالمصدر).

وهذا التفسير الجديد لمصطلح (المصدر المؤوّل) يعدّ تفسيراً بكاملاً لم يسبق إليه، توصل إليه نتيجة تفكير وتدبر متعمق في الفكر النحوي، معتمداً على الدلالة في نظره ودراسته لهذا الموضوع، وخلص بما هو قريب من روح اللغة العربية.

2- توصل د. كريم الخالدي إلى وصف جديد للجملة العربية ينوب عن إعراب الجمل؛ لكون الإعراب في العربية يختص الاسم والفعل المضارع، ولا إعراب لما عد هذين النوعين⁽⁴⁷⁾.

3- وضع د. كريم الخالدي حلاً لمشكلة وقوع الجملة موقع المفرد ووجد البديل عنه وهو القول بفكرة الإغناء في النحوي العربي داغياً إلى إلغاء إعراب الجمل في النحو العربي. قائلاً:

" وقد اهتديت إلى حلّ يظن أنه وهو وقوع الجملة في موقع المفرد مستفيداً من فكرة الإغناء في النحو العربي؛ لذا أوصي بضرورة إلغاء إعراب الجمل من النحو العربي، والقول بإغناء الجملة عن مجيء المفرد لدلالاتها عليه، وليس وقوعها في موقعه...؛ لأنّ الجملة تغني بمعناها عن ذكر المفرد، وليس المحلّ بمبين لمعناها، وإعرابها، أو عدم إعرابها، فذلك وهم آخر غير وهم المصدر المؤول⁽⁴⁸⁾، وبذلك يكون د. كريم الخالدي أوصى بضرورة إلغاء ثلاث أبواب في النحو العربي، والكتب النحوية وهي:

- المصدر المؤول.
- الجمل التي لها محلّ من الإعراب.
- الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب.

وللدكتور كريم حسين رأي تفرد به في مفهومه للجملة الاسمية، استنبطه من مسألة كون الخبر واقع جملة، وهو ما ذهب إليه إلى أنّ الجملة الاسمية هي الجملة التي تتكوّن من مبتدأ اسم وخبر اسم وهذه هي الجملة الاسمية فقط، وذهب إلى أنّ العلماء في قرارة أنفسهم أقرّوا بذلك ولكنهم لم يصرحوا به، فقد استنبط د. كريم الخالدي هذا الأمر من كلام الزمخشري وغيره من علماء النحو حين عرّفوا الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) قال الزمخشري (ت583هـ): "هما الاسمان المجردان للإسناد"⁽⁴⁹⁾.

ومن هنا يرى د. كريم الخالدي ليس من الجملة الاسمية ما كان خبرها جملة فعلية، أو شبه جملة، أو مصدر مؤول، وإنّما الجملة الاسمية عنده ما كان المبتدأ والخبر اسمان، أي: المبتدأ فيها اسم مفرد، والخبر اسم مفرد أيضاً⁽⁵⁰⁾، وهذه واحدة من الإشكالات التي عالجهها د. كريم الخالدي.

وفي الختام نجد أنّ سبب تميّز دراسات وآراء د. كريم الخالدي عن غيره من الدراسات السابقة له أو اللاحقة؛ ذلك أنّه خلص إلى نتائج مهمّة ناتجة عن فكرة الوقّاد النير، لما في التراث، ونجد له آراءً ليست غريبة عن اللغة العربية، وإنّما هي أقرب ما تكون إلى روح اللغة مستقاة منها، ومن إشارات النحويين عند التفاتهم إلى الجوانب المعنوية في النحو أحياناً، والتي لم يلتفت إليها إلا نفر قليل، تنسجم مع دلالاته واستعمالاته غير متأثر بالمنطق والفلسفة، ولكون آرائه تيسيرية من شأنها تيسير النحو، وإزالة الشوائب العالقة فيه، وهنا تكمن أهمية الالتفات إلى هذه الآراء المثمرة، التي تبرز الجوانب المشرقة في النحو العربي وتزيد عليها بهاءً ورونقاً مشرقاً، لتظهرها بثوبها القشيب.

التوصيات:

بعد دراسة آراء العالم النحوي الجليل د. كرم حسين ناصح الخالدي توصي الباحثة:

1- ضرورة دراسة آراء الأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي دراسة تفصيلية شاملة موازنة، إمّا في رسائل أو أطاريح جامعية، أو في كتاب يضم آراءه النحوية واللغوية بصورة عامة، ومدى تميّزه في آرائه، وقربها من الواقع اللغوي، ومدى جدية هذه الآراء.

2- أجد أنّه أصبح من الضروري على الجهات التنفيذية المسؤولة عن اللغة العربية كالمجامع اللغوية أو الهيئات العلمية في وحدة المناهج الدراسية والجامعية، وضع آراء د. كريم الخالدي قيد التطبيق والتنفيذ؛ لما لها من أهمية كبيرة في جانب التيسير النحوي،

وإثراء النحو بالأراء العلمية الرصينة، التي تراعي الجانب المعنوي للغة العربية، والتي جاءت معبرة عن روح اللغة العربية واستعمالاتها.

الخاتمة:

توصل البحث الذي دُرِس فيه جهود ونظرات عالم مهم من علماء النحو في هذا العصر إلى عدد من النتائج المهمة التي من شأنها الارتقاء بالنحو العربي، منها:

1- حدّد كريم الخالدي الجملة ووصفها وصفاً معنوياً دقيقاً، وما تميّز فيه د. كريم الخالدي عن غيره من النحويين قديماً ومحدثين، أنّه ميّز بين نوعين من التراكيب: وهي التراكيب التامة التي يحسن السكوت عليها، والتي تسمى بالجملة، والتراكيب التي لا تعدّ جملة، وهي التي تعدّ كالجملة الواحدة كالمضاف والمضاف إليه، والموصوف وصفته، والظرف وما أضيف إليه، وصلة الموصول؛ لأنّها لا يمكن أن يحسن السكوت عليها وتنمّ بها الفائدة للمخاطب.

2- ذهب د. كريم الخالدي إلى أنّ فكرة الملازمة بين المسند والمسند إليه غير صحيحة؛ وأنّ الأحكام التي جاءت في ضوء هذه الفكرة غير صحيحة، وغير ثابتة.

3- وضع د. كريم الخالدي البديل عن فكرة التلازم في النحو العربي، وهو ما اقترحه من وصف الجملة العربية وصفاً جديداً مبنياً على نصوص القرآن الكريم مجملاً إيّاه في ثلاث حالات هي:

أ- إنّ الجملة العربية يمكن أن يعبر عنها بركنين أساسيين من أركان الجملة وهما المسند والمسند إليه، وهي الطريق الأكثر شيوعاً في بناء الجملة.

ب- إنّ الجملة قد لا يتمّ معناها بالمسند والمسند إليه فقط بل لا بدّ من ذكر الفضلة المتممة للمعنى، والتي لا يمكن الاستغناء عنها.

ت- يصحّ التعبير عن المعنى المقصود بركن واحدٍ من أركان الجملة، إذا كان التركيب يوحي بتمام المعنى من غير الاحتياج على ذكر الركن الآخر؛ وذلك بوجود قرائن أو موحيات، أو إشارات تدلّ على الركن الآخر.

4- أسس د. الخالدي اتجاهاً جديداً في دراسة الجملة العربية، يختلف عن الاتجاه الذي سلكه النحاة في دراسة النحو، والذي قام على فكرة التلازم التي أفضت إلى كثير من مباحث الحذف، وهذا الاتجاه هو اتجاه الاستغناء في دراسة الجملة العربية.

5- يرى د. كريم الخالدي إلى أنّ الجملة الشرطية والجملة الظرفية قسمان قائمان برأسهما.

6- من الآراء التي تفرد بها د. كريم الخالدي ما ذهب إليه من أنّ الخبر في الجملة الاسمية لا يكون إلا اسماً، فالخبر لا يكون جملة، أو شبه جملة.

7- من النتائج المهمة التي خرج بها د. كريم الخالدي عند دراسته للجملة الظرفية، والذي يعدّ من الإضافات المهمة للدرس النحوي والتيسير النحوي، هو ما اقترحه من إعراب جديد للاسم المرفوع بالظرف أو الجار والمجرور المعتمد على غيره - وكذلك الاسم المرفوع بعد الوصف المعتمد، بأن يطلق على الاسم المرفوع بعد الظرف المعتمد أو الوصف المعتمد مصطلح (العمدة)، وأن يعرب بذلك.

8- استنتج د. كريم الخالدي بعد دراسة مستفيضة لموضوع إعراب الجمل والمصدر المؤوّل به ما يأتي:

أ- أوصى د. كريم الخالدي إلى ضرورة العدول من مصطلح (المصدر المؤوّل) إلى (ما يؤوّل بالمصدر) أو (التركيب المؤوّل بالمصدر).

ب- توصل د. كريم الخالدي إلى أنّ الإعراب خاص بالاسم والفعل المضارع ولا إعراب للجملة، وإنّ ما ينوب عن إعراب الجمل هو باب الاستغناء في النحو.

ت- أوصى د. كريم الخالدي بضرورة إلغاء ثلاث أبواب في النحو العربي، والكتب النحوية وهي: المصدر المؤوّل، والجمل التي لها محلّ من الإعراب، والجمل التي لا محلّ لها من الإعراب.

الهوامش:

- (1) ينظر: التعريف بالمؤلف في نهاية كتاب البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، د. كريم حسين ناصح الخالدي: 207، و السيرة العلمية للأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح مطبوع على الآلة الكاتبة: 1- 2 ..
- (2) ينظر: السيرة العلمية للأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح مطبوع على الآلة الكاتبة: 1- 2 .
- (3) ينظر: المصدر نفسه: 3.
- (4) ينظر: الخصائص، ابن جني: 27/1.
- (5) الجمل، عبد القاهر الجرجاني: 40، وينظر: المفصل في علم العربية، الزمخشري: 8، وشرح المفصل، ابن يعيش: مج 1: 44/1.
- (6) شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترأبادي: 23/1.
- (7) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري: 36/2، والجمل التي لا محل لها من الإعراب في القرآن الكريم، د. طلال يحيى الطويبي: 19- 20 .
- (8) ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي: 4.
- (9) ينظر: نظرات في الجملة العربية، د. كريم حسين ناصح الخالدي: 16 .
- (10) المصدر نفسه: 13 .
- (11) المصدر نفسه: 6 .
- (12) المصدر نفسه: 5 .
- (13) ينظر: المصدر نفسه: 30- 40.
- (14) المصدر نفسه: 39.
- (15) المصدر نفسه: 46 .
- (16) ينظر: نظرات في الجملة العربية: 55، والبديل المعنوي من ظاهرة الحذف: 28.
- (17) ينظر: نظرات في الجملة العربية: 62- 63.
- (18) ينظر: المصدر نفسه: 55.
- (19) ينظر: المصدر نفسه: 51، 55 .
- (20) ينظر: البديل المعنوي من ظاهرة الحذف.
- (21) نظرات في الجملة العربية: 23 .
- (22) شرح المفصل: مج: 1/172.
- (23) مفهوم الجملة العربية من المنظور الوصفي إلى المنظور الوظيفي (بحث)، د. فطيمة داوود: 5.
- (24) نظرات في الجملة العربية: 17- 18 .
- (25) الإيضاح، أبو علي الفارسي: 93 - 95.
- (26) ينظر: مغني اللبيب : 37/2، وهمع الهوامع: 57/1.
- (27) ينظر: في النحو العبي قواعد وتطبيق، د. مهدي المخزومي: 161.
- (28) المسائل العسكرية في النحو: 81- 82.
- (29) ينظر : المفصل : 24، والمصباح، المطرزي : 41، ومغني اللبيب : 37/2، وهمع الهوامع : 57/1 ، والمغني في النحو 321/2 .
- وينظر أيضاً: النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، د. مهدي المخزومي: 87، ونحو المعاني، د. أحمد عبد الستار الجوارى: 106، وإعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة: 19 - 20، وبناء الجملة العربية: 48، والجملة العربية تأليفها وأقسامها: 182، وتطور دراسة الجملة بين النحويين والأصوليين، د. صالح الظالمي: 76 - 77، ونظرات في الجملة العربية : 110 - 142.
- (30) ينظر: 109-142.
- (31) ينظر: نظرات في الجملة العربية: 122-125.
- (32) المصدر نفسه: 126 .
- (33) ينظر: المصدر نفسه: 127- 129.
- (34) المصدر نفسه: الخاتمة: 188.
- (35) المصدر نفسه: 129.
- (36) ينظر: نظرات في الجملة العربية: 132، و 140.
- (37) المصدر نفسه: 141-142.
- (38) شرح الجمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني: 319.

- (39) الأشباه والنظائر، السيوطي: 17/2 - 18 .
- (40) نظرات في الجملة العربية : 20 .
- (41) ينظر: المصدر نفسه: 69.
- (42) ينظر: المصدر نفسه: 68.
- (43) ينظر: المصدر نفسه: 87-88.
- (44) المصدر نفسه: 101.
- (45) ينظر: المصدر نفسه: 101.
- (46) المصدر نفسه: 103
- (47) المصدر نفسه.
- (48) المصدر نفسه: 104 - 105.
- (49) المفصل: 22 .
- (50) ينظر: نظرات في الجملة العربية: 129، و137.

المصادر والمراجع:

✚ القرآن الكريم

1. الإرشاد إلى علم الإعراب، مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي شمس الدين (ت695هـ)، تح: د. يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة- مصر، ط/1، 1425هـ - 2004م.
2. الأشباه والنظائر في النحو، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، وضع حواشيه: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/2، 1428هـ - 2007م.
3. إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب- سورية، ط/5، 1409هـ - 1989م.
4. الإيضاح، الحسن بن أَحْمَد بن عبد الغفار بن مُحَمَّد بن سليمان بن أبان أبو علي الفارسي (ت377هـ)، تح: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط/1، 1429هـ - 2008م.
5. البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، د. كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء، عمّان- الأردن، ط/1، 1428هـ - 2007م.
6. بناء الجملة العربية، د. مُحَمَّد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة - مصر، 2003م.
7. التراكيب اللغوية في العربية دراسة وصفية تطبيقية، د. هادي نهر، مطبعة الإرشاد، بغداد - العراق، ط/1-1987م.
8. التعريفات، الجرجاني الشريف علي بن محمد (ت816هـ)، المطبعة الخيرية بجمالية مصر، ط/1، 1306هـ.
9. الجمل، عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، حَقَّه وقَدَّم له: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق - سوريا، ط/1، 1392هـ - 1972م.
10. الجملة العربية تأليفه وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي، منشورات المجمع العلمي، بغداد- العراق، ط/1، د.ت.
11. الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب في القرآن الكريم، د. طلال يحيى الطويخي، دار دجلة، عمّان - الأردن، ط/1، 2007م.
12. الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت392هـ)، تح: مُحَمَّد علي النجّار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/4، 1999م.
13. السيرة العلمية للأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح مطبوع على الآلة الكاتبة.

14. شرح الجمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ)، تح ودراسة: د. خليل عبد القادر عيسى، دار العثمانية، عمّان - الأردن، ودار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط/10، 1432هـ - 2011م.
15. شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش(ت643هـ)، تح: أحمد السيد أحمد، راجعه ووضع فهرسه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة - مصر، د.ت.
16. شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترأبادي(ت686هـ)، تح: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة - مصر، د.ت.
17. في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، د. مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى الباب الحلبي، القاهرة - مصر، ط/1، 1386هـ - 1966م.
18. في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، د.ت.
19. المسائل العسكرية في النحو، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان أبو علي الفارسي (ت377هـ)، تحقيق: علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة - بغداد، ط/1، 1982م.
20. المُصباح في علم النحو، المطرزي أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي (ت610هـ)، تح: د. عبد الحميد السيد طلب، الناشر مكتبة الشباب بالمنيرة، ط/1، د.ت.
21. المغني في النحو، أبو الخير تقي الدين منصور بن فلاح اليميني النحوي (ت680هـ)، تح: د. عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد - العراق، ط/1، ج1، و ج2، 1999م، و ج3 / 2000م.
22. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، خرّج آياته وعلّق عليه: أبو عبد الله علي عاشور الجنوبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط/1، 1421هـ - 2001م.
23. المفصل في علم العربية، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، وبذيله كتاب المُفَصَّل في شرح أبيات المُفَصَّل لمحمد بدر الدين أبو فراس النعساني (ت1943م)، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط/1، 1427هـ - 2006م.
24. نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، د. أحمد عبد الستار الجوّاري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط/2، 1404هـ - 1984م.
25. نحو المعاني، د. أحمد عبد الستار الجوّاري، المؤسسة العلمية للدراسات والنشر، بيروت - لبنان، ط/1، 2006م.
26. نظرات في الجملة العربية، أ.د. كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء، عمّان - الأردن، ط/1، 1425هـ - 2005م.
27. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تح: د. عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة - مصر، د.ت.

البحوث:

28. مفهوم الجملة العربية من المنظور الوصفي إلى المنظور الوظيفي، د. فطيمة داوود، من الموقع الإلكتروني